بسم الله الرحمن الرحيم

قوله وتوجيهه الخ يعني ان الملخص قال في صدر الكتاب وقد ضمنت كتابي هذا من انواع الادب دون نوع اللغة بما رائيته لابد منه وهي عدة انواع متاخذة هذا ولكال ان علم الادب على ما صرحوا به اثني عشر قسما، فان تقسيم الملخص كتابه هذا على ثلثة اقسام مرادفا اياها بتكملة وقيدين لايخلو عن خفاء يحتاج الى نوع توجيه قوله لفظا او كتابة رد والظاهر ان انتصابهما على التمييز عن نسبة تخلل وانما احتيج الى قيد الكتابة لان اللفظين قد يتفقان في نقش الكتابة فيفرقون بينهما بزيادة حرف او علامة في الكتابة كالذين للتثنية والذين للجمع حيث يكتب ما للتثنية بلامين وما للجمع بلام واحد فاذا كتب في مقام يقتضي التثنية بلام واحد فحمله الناظر على الجمع اختل الكلام لكن لاخطأ في ان يحمل ما كتب بلام واحد على الجمع فان هذا الحمل صحيح مطابق للقاعدة بل انما الخطاء حيث كتب ما بلامين فكان ما يكتب بلام واحدة فانما الخطاء في الكتابة لا غير فاندفع ما قيل ان قيد الكتابة بعد قوله لفظا مستدرك جدا فان الخطاء في الكتابة انما يكون في النقل لا في الكلام

الملفوظ

الملفوظ ولو كان خطا الخطاء في اللفظ فيدخل فيه ولا يحتاج الى قيد آخر وانما يحتاج اليه اذا وجد في الكلام خطاء من جهة الكتابة دون الخطاء في اللفظ وذلك ليس بمحقق والمراد بكلام العرب ههنا اما ما تكلم به العرب مفردا كان او مركبا لا الكلام المصطلح الذي هو ما تضمن كلمتين بالاسناد ليشمل العلوم التي يحترز به عن التخلل في المفردات واما ما هو المصطلح بناء على ان التخلل في جزء الكلام خلل فيه فاذا خطاء في المفرد واستعمله في تركيبه وقع التخلل في كلامه وانما يقبل او معنى اذ لا نفع له الا في الادراج علم الاستدلال وهو خارج عنه عند السلف والتعريف على رأيهم قوله منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز الخ اعلم ان التخلل في الكلام يتنوع بحسب تنوع العلوم الحافظة عنه وكل علم من تلك العلوم لا يعصم الا عن الخطاء فيما يتعلق بفعل العلم لا فيما يتعلق بغيره من العلوم فعلم اللغة مثلا لا يحترز به الا عن التخلل في المفرد بحسب تعيين معناه الوضعي المخصوص وكذا الصرف لا يعصم الا عن التخلل الواقع في هيئة الكلمة المفردة وقس على ذلك سائر العلوم المذكورة فالوجه في كون بعضها اصلا وعمدة في هذا الاحتراز وكون بعضها فروعا وجها ولا يخلو عن نوع الاستبدار اذ كل علم منها اصل في الاحتراز عن التخلل المخصوص به والذي يكشف عنه

لا يعصمنا سان

القصح ان تلك الاحترازات بعضها اتم عن البعض فما يفيد الاتم
يليق ان يوصف بالاصالة والعمدية وما عداه بالفرعية اما ان
البعض اتم من البعض فلان غاية ما يفتخر به بين العرب البلغاء
هي البلاغة فاصالة كل شئ من علمي المعاني والبيان ظاهر ولا شك
ان الاعتبارات المودعة في مذين العلمين انما تعتبر بعد توفية المعاني
للاصلية محتاجة الى العلوم الاربعة اي اللغة والصرف والاشتقاق
والنحو اذ الخلل في كل واحد مما يتعلق بكل من هذه العلوم مخل
في افادة المعنى الاصلي وكما كان اكثر ما اخذ علم البلاغة المستخرجة
من تراكيب البلغاء من قبيل الشعر وكان الشعر في المشهور عبارة
عن كلام موزون مقفى احتيج الى توفيق الاهتمام بعلمين اخرين
ايضا اي علم العروض وعلم القافية واما علم الخط فلتيسير
علم البلاغة ولو بالمشقة بدون الكتابة لجواز حصوله بالتعليم و
التعلم بالنظر الى الحاضر وبالنقل بالنظر الى الغائب كان الاهتمام به
ادنى من الاهتمام بالسوابق وكذا الحال في سائر الفروع الباحثة
عن العوارض التي تعرض الكلام ولا مدخل لها في تأدية المعنى
الاصلي والمزايا والنظم والقافية وان كانا عارضين للكلام
مطلقا لكنهما ذاتيان له من حيث انه شعر بخلاف علم القرض الباحث

البلغاء

من محاسن

من محاسن الشعر ومعايبه من حيث انه شعر وكذا الحال في باحث عن محاسن
الانشاء ومعايبه والباحث عن محاسن المحاضرات اي المحاربات
ومعايبها فانها باحثة عن العوارض ابدا فتأمل وكن على بصيرة

قوله من حيث جواهرها ومواداها الخ قال في الهامش اي فيما نقل عنه
يعني ان جواهر الكلمة ومواداها ملحوظة في مباحث اللغة بخصوصياتها
وليست ملحوظة في مباحث الصرف مدا يعني ان خصوصيات الحروف
ملحوظة في اللغة دون الصرف مدا الا بناء في ان يكون الهيئة ايضا
ملحوظة في اللغة بل هو ضروري لان الذي يدل على معنى الضرب
هو الضاد والراء والباء على هذا الترتيب المخصوص والحركة و
السكون ولهذا لو غير هذا التركيب لم يبق الدلالة على المعنى
المذكور ولا ينافيه في ان يدل بعض مخصوص من الحروف على معنى
مخصوص بهيئات متعددة كما يقال عقاب عقنباه وعنبقاة
وبعنقات اي ذات مخالب حداد لان الوضع وضع مدة الاحرف
المخصوصة بكل من تلك الهيئات بازاء هذا المعنى الواحد وكذلك
اذا احدثت فيها هيئة سوى الهيئات التي احدثها الواضع لم يبق
دلالة على المعنى المذكور ولا يبحث في الصرف عن الحروف الا على
وجه كلي لا بخصوصياتها واذا انبعث مباحث الصرف حصل لك

زيادة ايقان بما ذكرنا **قوله** من حيث صورها ومبانيها فعلم الصرف
الخ اعلم انه لما جعل الصرف باحثا عن احوال المفردات وقابل المفردات
بالمركبات علم منه ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل المركب ولا شك
في ان المراد بالمركب عندهم ما يدل جزء لفظه على جزء معناه وما ليس
كذلك مفرد وان كان فيه تاليف فالمراد بالهيئات المبحوثة عنها في الصرف
هو الهيئات العارضة على المفرد اما باعتبار انفراده او باعتبار انضمامه
الى مفرد آخر كما دعام المتجانسين عند التقائهما في كلمتين سواء بقي
بهذا الانضمام على افراده او حصل فيه تركيب لكن التنظم فيه الى مجرد الانضمام
لا الى التركيب الذي هو الانضمام المخصوص فلا يرد عليه النقض باعراب الكلمة
العارضة لها في ضمن المركب اذ الاعراب لا يعرض الكلمة باعتبار مجرد
الانضمام بل لا بد فيه من اعتبار التركيب اذ لا شك ان الاعتبارات
النحوية لا تنوى عن اعتبار المعنى ايضا بخلاف الصرف فان نظره
مقصور على اعتبار اللفظ لان مدار اعتباراته على ثقله اللفظ وخفته
او نحو مما يقطع النظر عن دلالته على معنى من المعاني فحينئذ لا حاجة الى
تقييد الهيئة والصورة بان اعرابا او بناء حتى يعتذر بان ترك
التقييد للاعتماد على الاشتهار ان الصرف باحث عن احوال الابنية
التي ليست باعراب ولا بناء لكن بقي الانتقاض بالاشتقاق او بصدق

عليه

عليه انه هيئة طارية عن الكلمة باعتبار انفرادها او يقال هيئة لها
اولیست باعراب ولا بناء واما الجواب بان المراد الهيئة المسموعة
وحالة المفهومة من نفس الكلمة والاشتقاق ليس بهذه المثابة بناء
على ان كون اللفظ مشتقا انما يفهم اذا ادرك بينه وبين لفظ آخر
مناسبة على الشرائط المذكورة في اقسام الاشتقاق فمدخول فيه بان
المشتقات لها صيغ معدودة معروفة بينهم فيفهم الاشتقاق
من نفس الكلمة الكائنة على احدى الصيغ المذكورة والعلم بالمناسبة
المزبورة انما يشترط في تعيين ما اشتق منه هذا المشتق وهو
امر آخر على انه منقوض بالابدال لتوقفه على معرفة المبدل منه لا بانه
منتقض بالهيئة الطارية باعتبار التركيب اذا كانت مسموعة مفهومة
من نفس الكلمة لان جريان هذه الهيئة مشروط باعتبار التركيب
وانت قد عرفت ان اعتبار التركيب بخصوصه بمعزل عن نظر الصرف
فتامل بل الجواب ان الصرف باحث عن هيئة المفرد بقطع النظر
عن دلالته على معنى كما ذكرناه الآن والاشتقاق لا بد فيه من اعتبار
المعنى لتوقف رعاية المناسبة المذكورة عليه فتامل وكن على بصيرة
قوله بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق الخ قيل هذا منقوض
بالكلمات المغيرة عن اصلها بالابدال كوجوه اصله اجوه وقيل اصله

عطف المفرد على المفرد اذ الكلام فى العطف على المسند اليه فيكون
ام العاطفة ههنا متصلة البتة لان ام المنقطعة تختص بعطف
الجملة لانه لا يليها الا جملة ظاهرة الجزئين او مقدر احدهما
وفى شرح الرضى ان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا
ولزمها فى الاغلب تعدم همزة الاستفهام فهى يصير مع اداة الاستفهام
التى قبلها بمعنى اى قوله كان من عطف الجملة اى من عطف الجملة
على الجملة فيخرج عن المبحث اذ الكلام فى عطف المفرد على المفرد
لان موضع عطف الجمل هو باب الفصل والوصل قوله وفات الاختصار
اى ومع خروجه عن المبحث فات الاختصار المقصود واما تفصيل
المسند اليه فحاصل لان تفصيل ما اسند اليه الخ حاصل غاية الامر انه
لم يحصل من جملة واحدة بل من جملتين قوله قبل الآخر او بعده
او معه اى لان الواو انما هو للجمع مطلقا لا للجمع المطلق كما تقدم
وسيفصل الفرق بين المعنيين فى الفصل والوصل وقال
فى معنى البيت اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان الى المقارنة
والقبلية والبعدية قوله واعتبر الاختصار ههنا اى حيث قال
او تفصيل المسند مع اختصار قوله وثم مثل الفاء اى فى الترتيب
وتفصيل المسند لكن من غير تعقيب اى يعتبر فيها ما بنا فى التعقيب

اى المهلة

اى المهلة اعنى لا بد بين المعطوف عليه وبين المعطوف من مضى مدة
وهى المراد بالمهلة لكن يجب ان يعلم ان المعطوف اذا كان امرا ممتدا
لا يحصل الا فى مدة جاز عطفه بثم سواء كان بين انقضاء المعطوف
عليه وابتداء المعطوف زمان ومهلة او لم يكن بل كان انقضاء الاول
معقبا لابتداء الثانى وانما جوزوا دخول ثم على الثانى مع اشتراطها
بالمهلة اعتبارا منهم لانتهائه لان كل ذى اجزاء لا يحصل الا عند حصول
جزئه الاخير فالامر الممتدة لا يحصل الا عند انتهائه فاعتبروا منه
حين الانتهاء، ولا يخفى تحقق المهلة فيما بين الانتهائين فيصح
دخول ثم كما جاز دخول الفاء نظرا الى ابتدائية الواقع عقيب انتهاء
الاول ومثلوه بقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة قال الفاضل التفتازانى فى شرح المطول
للتلخيص فان الاخضرار يبتدء بنزول المطر لكن بتمامه مدة ولو قال
ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز قوله وحتى يشاركهما فى الترتيب
وافادة تفصيل المسند الخ قال ابن الحاجب وحتى مثل ثم وقال الجم
الائمة فى تفسيره يعنى مثل ثم فى الترتيب والمهلة ونقل عن الجرجانى
ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء ولا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ثم قال والذى ارى ان حتى لا مهلة

فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة
او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه قوله بان يكون المسند اليه
ذا اجزاء بيان لما كان الكلام في العطف على المسند اليه اعتبر التجزي في المسند
اليه والا فالاصل تجزي المعطوف عليه سواء كان مسندا اليه اولا
قوله المذكور بعد حتى يعني ان ما بعد حتى اي المعطوف بحتى لابد ان
يكون جزءا من المعطوف عليه او اجزاء من اجزائه بحسب الذهن قال
نجم الائمة ان حتى العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها
نحو ضرب القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم اجزاء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة
كي لا تخف والمراد حتى نعله القاها عند من قال او نعله عطف على الصحيفة
لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التي
لا يمشي الا بها فقد القى كل شيء سواه والنعل جزء من مجموع ما معه
المدلول عليه بقوله القى الصحيفة وقال صاحب المغني ان للمعطوف
بحتى ثلثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا والثاني ان يكون
اما بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل
نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى خدمتها
والذي يضبط لك ذلك انه يذكر حيث يصح دخول الاستثناء

ويمتنع

ويمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت رجلين حتى افضلهما
وانما جاز حتى نعله القاها لان القى الصحيفة والمراد في معنى القى
ما يثقله والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص
فعلى ما نقل من الكتابين لا ينبغي ان يقتصر على كون المعطوف
جزءا من المعطوف عليه بل يجوز الاكتفاء بكونه كجزء منه بل بكونه
جزءا مما يدل عليه المعطوف عليه بالالتزام كما في القى الصحيفة و
المراد فان قلت فما تقول في قول نجم الائمة في الحروف العاطفة
والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف
هو جزء الفائق الخ حيث حصر المعطوف في الجزء ولم يقل او كجزء منه
او جزء من مدلوله الالتزامي وذلك التعميم الواقع منه في باب الحروف
الجارة مما يأباه قلت ان نجم الائمة في باب العطف بصدد نفي المهلة
عن حتى كان الملخص قال في حتى بافادة امرين المهلة وجزئية المعطوف
فنفى نجم الائمة الاول وسلم الثاني بقطع النظر عن الاقتصار عليه
ولفظة الدال على الحصر انما هو على مراد المصنف ولا ضير فيه بعد
بيان منهل اراده في بحث الحروف الجارة فتأمل قوله واستشهد
على التدريج بالبيت والمذكور مع انه من قبيل عطف الجملة على الجملة
وحال انه لكونه في بيان العطف على المسند اليه بصدد بيان اعتبار

التدريج في حتى العاطفة للمفرد على قوله وللاشعار بلزوم
التدريج لحتى ح لان لحروف العاطفة اما لعطف الجمل وامّا بان تدريج
حتى في كل من النوعين اشعر بلزوم التدريج لحتى وعلل لزوم التدريج
في الهامش بان قال فان حتى العاطفة اصلها الجارة التي يعتبر فيها
التدريج فيعتبر في العاطفة ايضا سواء كانت في المفردات او الجمل
للجهل وقال نجم الائمة وتشترك الجارة والعاطفة في انه لابد قبلها
من ذي اجزاء هذا والظاهر ان اشتراط كون ما قبلها ذا اجزاء
انما يلزم من اعتبار التدريج اذ التدريج لا تتصور الا في المتجزي
وقد صرح المصنف ايضا في قسم النحو بالتدريج في حتى الجارة حيث
قال وحتى بمعنى الى الا انه يجب ان يكون ما بعدها آخر جزء من الشيء
او ما يلاقيه وان يكون داخلا في حكم ما قبلها وان يكون فعلها
مما ينقضي شيئا فشيئا انتهى كلامه تم الكتاب بعون الله
الملك الوهاب في سلخ رمضان المبارك
لسنة ست عشرة والف
من الهجرة النبوية عليه افضل التحية